**الكلمة الافتتاحية للسيد الوالي بمناسبة الندوة حول**

**"نجاعة الإطار القانوني لتحصيل الديون المتعثرة: التحديات العملية وآفاق التطوير"**

---

**السيد وزير العدل،**

**السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية،**

**السيد الوكيل العام للملك، رئيس النيابة العامة،**

**السيدات والسادة القضاة،**

**السيدات والسادة رؤساء البنوك ومؤسسات التمويل،**

**أيها الحضور الكريم،**

**حضرات السيدات والسادة،**

يسعدني أن أرحب بكم اليوم بمركز التكوين التابع لبنك المغرب، بمناسبة أشغال هذه الندوة التي ننظمها بشراكة مع وزارة العدل، والتي نخصصها لموضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمتانة النظام المالي ودعم تمويل الاقتصاد الوطني، ويتعلق الأمر بنجاعة إطار التحصيل القضائي للديون المتعثرة لدى البنوك الوطنية.

وحرصنا على ان يجمع هذا اللقاء، بين مختلف الفاعلين المعنيين، من سلطة قضائية وبنك مركزي ومؤسسات بنكية، في إطار حوار مؤسساتي يهدف إلى النقاش والتدارس البناء وتبادل الرؤى حول السبل الكفيلة بتعزيز فعالية ونجاعة مساطر تحصيل الديون وسلاستها مع الحرص على ضمان كافة حقوق الأطراف المعنية، لما لذلك من أثر مباشر على تعزيز الائتمان ودعم الاستثمار والنجاعة في تمويل الاقتصاد الوطني.

كما تعلمون، فإن التعاون بين القطاع البنكي والجهاز القضائي ليس وليد اليوم، بل يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث تم تنظيم أول لقاء مشترك حول موضوع الشيك تلاه تنظيم عدد من اللقاءات التي تناولت قضايا مختلفة مرتبطة بالنشاط البنكي، لا سيما تحقيق الضمانات، والحجز لدى الغير، والقوة الإثباتية لكشوف الحسابات البنكية، وكذا طرق احتساب الفوائد البنكية، وقد ترتبت عن تلك اللقاءات عدة مبادرات تشريعية وديناميةتكوينية مهمة.

وتجسّد هذه المبادرات المتعاقبة حوارًا مستمرًا وبنّاءً بين القطاع البنكي والجهاز القضائي، تُحرّكه إرادة مشتركة لملاءمة الممارسات القضائية والبنكية.

**حضرات السيدات والسادة،**

يبقى نشاط منح القروض بطبيعته نشاطاً مرتبطا بتدبير العديد من المخاطر، وفي مقدمتها مخاطر الائتمان المرتبطة بعدم السداد، وتنجم هذه الأخيرة عن عدة عوامل، من بينها الظرفية الاقتصادية، وحالات الاعسار التي قد تواجه بعض المقاولات جراء الإشكاليات المرتبطة بالحكامة، وحالات الإفراط في المديونية لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين.

وقد بلغ حجم الديون المتعثرة لدى القطاع البنكي، مع متم سنة 2025، ما يفوق 100مليار درهم، أي بمعدل تعثر يبلغ حوالي 8,2%. ويظل هذا المستوى مرتفعاً مقارنة بعدد من البلدان، حيث يبلغ، على سبيل المثال 1,5% في المملكة العربية السعودية، و2,1% في فرنسا، و4,5% في جنوب إفريقيا، و6,8% في الأردن.

ولا يخفى عليكم أن استمرار تواجد هذه الديون ضمن ميزانيات المؤسسات البنكية يترتب عنه عدد من الآثار السلبية، من بينها تعبئة موارد مالية مهمة وتقييد قدرة هذه المؤسسات على توجيه المزيد من التمويلات لفائدة الاقتصاد الوطني.

وزيادة على ذلك، فإن وكالات التصنيف الدولية لم تتوقف، في إطار تقييمها للقطاع البنكي، عن إثارة الانتباه إلى المستوى المرتفع لمعدل القروض المتعثرة في المغرب.

وفي هذا الإطار، يعمل بنك المغرب، بتنسيق مع مختلف شركائه، على إطلاق سوق ثانوية للديون المتعثرة، من شأنها أن تتيح للمؤسسات البنكية إمكانية تفويت هذه الأصول، بما يساهم في تحسين سيولة القطاع البنكي وتعزيز قدرته على تمويل الاقتصاد.

ويرتكز هذا الورش على أربعة محاور رئيسية :

**- يتعلق المحور الأول بإرساء إطار قانوني ملائم يسمح بنقل الديون المتعثرة بشكل مباشر**:

وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع قانون ينظم عمليات نقل هذه الديون، وذلك بتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية، وبدعم تقني من مؤسسة التمويل الدولية.

ويهدف هذا المشروع إلى تبسيط مساطر تفويت الديون، مع ضمان نقل الضمانات المرتبطة بها بشكل تلقائي، والحفاظ في الوقت نفسه على مستوى مناسب من حماية حقوق المدينين، لا سيما فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

**- ويتعلق المحور الثاني بمراجعة الإطار الاحترازي المتعلق بتصنيف الديون البنكية وتكوين المؤونات وذلك بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية ويعزز مثانة القطاع البنكي:**

وفي هذا الإطار، قام بنك المغرب خلال شهر دجنبر من سنة 2025 بمراجعة المنشور المتعلق بتصنيف الديون البنكية، حيث ثم إدراج فئة جديدة للديون الحساسة، وتعزيز شروط إعادة هيكلة الديون، وتوسيع تعريف حالة التعثر.

ومن شأن هذه الإصلاحات أن تعزز الشفافية والانضباط في تدبير مخاطر الائتمان لدى المؤسسات البنكية.

**- ويتعلق المحور الثالث بتعزيز البعد الأخلاقي في مساطر التحصيل قبل اللجوء إلى القضاء:**

وفي هذا الإطار، اعتمدت المؤسسات البنكية، تحت إشراف بنك المغرب، مدونة الأخلاقيات الخاصة بالشفافية في تحصيل الديون المستحقة على الزبناء قبل اللجوء إلى القضاء، وتروم المدونة تكريس مبادئ المسؤولية والشفافية واحترام حقوق الزبناء.

وتضمن هذه المدونة من جهة أخرى اعتماد ممارسات مسؤولة وشفافة تحترم حقوق الزبناء، مع إعطاء الأولوية للبحث عن حلول ودية.

**- أما المحور الرابع، وهو موضوع ندوتنا اليوم، فيتعلق بتحسين نجاعة التحصيل القضائي للديون.**

كما تعلمون، يواجه مجال التحصيل القضائي للديون المتعثرة لدى القطاع البنكي عدداً من التحديات، من بينها تعقيد بعض المساطر، وصعوبات التبليغ، وكذا الحاجة إلى خبرة تقنية متخصصة في مجال المعاملات البنكية.

وفي هذا السياق، عملت وزارة العدل وبنك المغرب والمؤسسات البنكية بشكل مشترك على تحديد بعض هذه التحديات واقتراح سبل كفيلة بمعالجتها.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن اشيد بالتعاون المثمر مع وزارة العدل، وبانخراط السيد الوزير شخصيا وفرق عمله في هذا الورش المهم.

وقد باتت الحاجة ماسة اليوم إلى العمل على ترسيخ هذا التعاون المشترك بين القطاع البنكي والجهاز القضائي. وسيتم خلال ورشات العمل المبرمجة في هذه الندوة الوقوف على الوسائل والآليات الكفيلة بتعزيز التعاون المشترك وعلى الخصوص مناقشة سبل تفعيل برامج التدريب الميداني وإحداث برامج تكوينية تسهم في تطوير قدرات الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار يشكل التحول الرقمي رافعة أساسية ستساعد على تحسين فعالية وشفافية المساطر القضائية. ويمكن في هذا الصدد، إحداث منصات تنظم عمليات البيع بالمزاد العلني أو تطوير أدوات تسهل للقضاة والخبراء عمليات

احتساب الفوائد البنكية وتحديد مبالغ الديون المستحقة إلى غير ذلك من الإمكانيات المطروحة في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، تندرج منصة أداء الرسوم القضائية "TABADOUL"، التي أطلقتها وزارة العدل، ضمن هذه الدينامية، حيث تهدف إلى تسهيل أداء الرسوم القضائية مع ضمان تتبع العمليات والملفات المعروضة أمام المحاكم. ويعمل بنك المغرب حالياً بتنسيق مع وزارة العدل على تعميم استعمال هذه المنصة داخل القطاع البنكي.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن النقاشات التي ستؤطر أشغال هذه الندوة سيتم تجميع خلاصاتها في كتاب أبيض سيتم عرضه على مستوى مؤسساتي موسع، ليشكل أرضية مرجعية للإصلاحات المستقبلية في هذا المجال.

وسيظل بنك المغرب معبأً إلى جانب وزارة العدل ومختلف الأطراف المعنية من أجل تعزيز فعالية منظومة تحصيل الديون، بما يساهم في دعم تمويل الاقتصاد الوطني.

وإنّي على يقين على إن خبرة وجودة المتدخلين والخبراء المشاركين في مختلف ورشات هذه الندوة، مقرونة بالإرادة التي تحركنا جميعًا، ستُكلّل أشغال هذه الندوة بالنجاح والتوفيق والسداد.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**